الرهن والوقف عند الشيخ جواد التبريزي

ولاء علي حسين* أ. د. داود سلمان صالح

الجامعة المستنصرية، كلية التربية

*Walaa.alfrady1994@gmail.com

الملخص

إن أهمية المعاملات تتعلق بحقوق الناس، فهي تعامل فيما بينهم على أسس وضعها الإسلام وأمر بتطبيقها وعدم التعدي على حق الغير، لذا شرع الله تعالى البيع وحرّم الربا، وحث على التعاون الجماعي كالشركة، لأن البركة تكون مع الجماعة. وكذلك الصلح عند التخاصم بين طرفين على حق، والرهن عندما لا يستطيع المدين إيفاء الدين للدائن وشرع جواز الوقف لتعمير مساجد الله تعالى وإقامة المدارس والمؤسسات لمساعدة الفقراء وكذلك التبرع المستمر لهذه المؤسسات لأستمراريتها. فالدين الإسلامي أزال العقبات التي تعرقل الحياة، فقد تناول البحث آراء الشيخ جواد التبريزي في مسائل المعاملات (البيع والرهن والوقف) وآراء المذاهب الأربعة في تلك المسائل أيضاً.

الكلمات المفتاحية: أحكام البيع، الرهن، الوقف، الشيخ جواد التبريزي.

Mortgage and Waqf for Sheikh Jawad al-Tabriz

Walaa Ali Hussain Prof. Dr. Daoud Salman Saleh
Mustansiriyah University, College of Education

Abstract

The importance of transactions is related to people's rights, as they are dealt with among them on the foundations laid down by Islam and commanded to be applied and not to infringe on the rights of others, so God Almighty legislated selling and prohibited usury, and urged collective cooperation such as company, because the blessing is with the group. As well as conciliation when a dispute between two parties is right, and mortgage when the debtor is unable to pay the debt to the creditor, and the permissibility of endowment for the construction of mosques of God Almighty and the establishment of schools and institutions to help the poor, as well as the continuous donation of these institutions for their continuity. The Islamic religion has removed the obstacles that hinder life. The research dealt with the opinions of Sheikh Jawad Al-Tabrizi in the issues of transactions (sale, mortgage and endowment) and the opinions of the four schools of thought in those issues as well.

Keywords: Rulings of sale, mortgage, endowment, Sheikh Jawad Tabrizi

المقدمة

تعد المعاملات من الأحكام التشريعية المهمة لتعلقها بحقوق الناس على وجه العموم والإسلام حريص على حفظ تلك الحقوق وأذّر من تعدى عليها، لذا شرعت أحكام في مسائل المعاملات على نحو من العدالة وأعطى كل ذي حق حقه بالكسب المشروع، فقد تناول البحث مفهوم البيع مفهوم الرهن وجواز مشروعيته في الكتاب والسنة وحكم ما جاز رهنه والتصرف فيه وزيادته، ومفهوم الوقف وجواز مشروعيته في الكتاب والسنة وحكم أستمراريته وحكم بيعه، فتلك المسائل تناولت فيها آراء الشيخ جواد التبريزي وهو من أهم وأبرز المراجع في إيران وآراء الجمهور في ذلك.

المبحث الاول

أحكام الرهن

أولاً: مفهوم الرهن في اللغة والأصطلاح

الرهن في اللغة: رهنْتُ الشيءَ فلاناً رهنًا، فالشيء مَرهون. وأرهنْتُ فلاناً ثوباً إذا دفعته إليه ليرهنه. وأرتهنه فلان، إذا أخذه رهنًا. والرُهون، والرّهان، والرُهُونُ: جمع الرهن^(١). الرهن ما يكون على الإنسان من دين ويبرهن شيئاً ما عنده مقام الدين فيرتهنه عند المرتهن^(٢).

أما الرهن في الأصطلاح

هناك تعاريف مختلفة لمفهوم الرهن عند المذاهب لذا سأذكر تعريف الرهن عند الشيخ جواد التبريزي وبقية المذاهب. فقد عرفه الشيخ جواد التبريزي: دفع المديون عيناً إلى الدائن وثيقة ليستوفي دينه منها إذا لم يؤده المديون وقد عرفه المطهر الحلي في كتابه إيضاح الفوائد "هو وثيقة لدين المرتهن وأركانه أربعة، الصيغة، والمحل، والعاقدة، والحق"^(٣). وعند الحنفية: عقد الرهن وثيقة مال مشروع لحين إيفاء الدين، وهو مختص بالمال.^(٤)

وعرفه المالكية: الرهن إيقاف العين المرتهنة كوثيقة لحين إستيفاء الدين وهو جائز^(٥).

وعرفه الشافعية: الرهن جائز في الدين وهو حق، وقال الله تبارك وتعالى {فرهان مقبوضة}^(٦)

قال الشافعي: فلا معنى للرهن متى كان مقبوضاً وكل ما يجوز بيعه يجوز رهنه^(٧). وعرفه الحنابلة: عقد واجب في حق المدين وجائز في حق الدائن ويجوز في السفر والحضر ومن جائز التصرف^(٨).

فتبين مما تقدم أن اركان الرهن تتكون من الراهن وهو الذي عليه المال (المدين)، والمرتهن الذي له المال (الدائن)، والعين المرتهنة التي تكون عوض المال الذي لم يستطيع المدين أستيفاءه. فالتعريف الجامع لكل ما سبق فالرهن، جعل عين لها قيمة مالية في نظر الشرع وثيقة بدين بحيث أخذ الدين، أو أخذ بعضه من تلك العين^(٩). لذا شرع الرهن بدل عن الدين لمن بلا يستطيع إيفاءه ولا يمتلك المال لذلك.

ثانياً: مشروعية جواز الرهن في الكتاب والسنة

في الكتاب

١. قال تعالى: ﴿وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فإمّن بقبوضة فإن آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أتمن أمانته وليتق الله ربه ولا تكتنموا الشهادة وامن يكتنمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم﴾^(١٠).
٢. وقوله تعالى: ﴿كل نفس بما كسبت رهين﴾^(١١).

في السنة

١. عن أنس، قال: لقد رهن رسول الله (ص) درعه عند يهودي في المدينة، فأخذ لأهله منه شعيراً^(١٢).
٢. فعن ابن عباس قال: توفي رسول الله (ص)، ودرعه لمهونة عند رجل من اليهود بثلاثين صاعاً^(١٣) من شعير^(١٤).
٣. وعن سعيد بن المسيب، أن رسول الله (ﷺ) قال: لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وعليه غرمه. قال الإمام الشافعي (رضي الله عنه) غنمه: زيادته، وغرمه: هلاكه ونقصه^(١٥).
٤. عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال في الأرض البور (التي لم تزرع) يرتهنها الرجل ليس فيها ثمرة وانفق عليها ماله إنه يحتسب له نفقته وعمله خالصاً ثم ينظر نصيب الأرض وعمله خالصاً ثم ينظر نصيب الأرض فيحسبه من ماله الذي أرتهن به الأرض حتى يستوفي ماله فإذا أستوفي ماله فليدع الأرض إلى صاحبها^(١٦).

ثالثاً: مسألة ما يجوز رهنه وما لا يجوز

لا يجوز رهن ما حرم بيعه عند الشيخ جواد التبريزي، وكذلك ما حرم شرائه، كالخمر^(١٧). وهو متفق عليه عند المذاهب^(١٨). وقد أتفق المذهب الشافعي والحنبلي^(١٩) على جواز رهن المشاع^(٢٠).

رابعاً: مسألة التصرف في العين المرتهنة والزيادة في الرهن

١. مسألة التصرف في العين المرتهنة

يجوز لصاحب الدين التصرف في العين المرتهنة عند الشيخ جواد التبريزي^(٢١). متفق عليه^(٢٢). وقد خالف المالكية ذلك فلا يجوز التصرف في العين المرتهنة وإلا خرجت من الرهن^(٢٣).

٢. مسألة الزيادة في الرهن

بمعنى أن يكون ثمن العين المرتهنة أكثر من قيمة الدين الذي في ذمة المدين، فقد أجاز الجميع ذلك^(٢٤). وقد أشار الشيخ جواد التبريزي إلى بيان ذلك المعنى، جواز بيعها وأخذ منها ما كان له من مال وما زاد فللرهن على الأحوط، وهذا في حال إذا قضيت مدة الدين المحددة وكان المرتهن له إجازة التصرف في العين المرتهنة، إن كان غير مجيز له فيها، وقضيت مدة الرهن فالحكم للحاكم الشرعي الذي يكون مجيز التصرف في الرهن^(٢٥).

المبحث الثاني

أحكام الوقف

أولاً: مفهوم الوقف في اللغة والأصطلاح

الوقف في اللغة: مصدر وقف، يقال: وقف الشيء وأوقفه، وحبسه وأحبسه وسبله، كله بمعنى واحد، وهو مما أختص به المسلمون. قال الشافعي (رحمه الله): وحبساً لأن العين محبوسة^(٢٦). لزوم الوقف: عبارة عن أن لا يصح للواقف رجوعه، ولا لخاص آخر إبطاله^(٢٧).

أما في الأصطلاح: فتعريفه عند الإمامية يجب أن يكون من يقف الشيء مالاً له حر التصرف فيقفه^(٢٨). وعند الحنفية حبس الشيء الموقوف عن مالكه بإذن منه إلى الإنتفاع به^(٢٩). وعند المالكية الإنتفاع بالشيء مدة مقدرة^(٣٠). ولا يشترط الأستمرارية في توقيفه^(٣١). وعند الشافعية الإنتفاع بالشيء على نحو الأستمرارية^(٣٢). وعند الحنابلة يكون وقف الشيء من صحيح التصرف منتفع به^(٣٣). فهي تعاريف متفقة المعنى فالوقف هو صدقة ينتفع بها على نحو الإستمرارية عند المذاهب الأربعة، أو التصدق بها فترة محددة ولا يشترط الدوام كما عند المالكي. والتعريف الشامل لمفهوم الوقف كما عرفه الشيخ محمد جواد مغنية، إذ قال: وفي الشرع الوقف نوع من الصدقات، يقضي بحجز أصلها، وإطلاق منفعتها، ومعنى حجز أصلها منعها عن الإرث وكذلك المنع من التصرف بها بالبيع، أو إهداها، أو رهنها، أو إيجارها وإعارتها، أو الإعارة، وغير ذلك^(٣٤).

ولم يكن هناك وقف في العصر الجاهلي إنما وجد في الإسلام فأول وقف في الإسلام كان في عهد الرسول (ﷺ) وهي في الأراضي التي أهداها مخيريق اليهودي للرسول (ص)^(٣٥). وكان من كبار اليهود^(٣٦). وكانت تلك الأراضي عن بساتين سبعة وقد قال قبل معركة أحد إنه إذا أستشهد فإنها للرسول (ﷺ) يضعها حيث يشاء بأمر الله تعالى وقد قتل مخيريق في معركة أحد، فأوقفها الرسول (ﷺ)^(٣٧).

ثانياً: مشروعية جواز الوقف في الكتاب والسنة

في الكتاب

١. قال تعالى: ﴿لن تتالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وما تنفقوا من شيء فإن الله به عليم﴾^(٣٨).
٢. وقوله تعالى: ﴿وإن ان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم أن كنتم تعلمون﴾^(٣٩).
٣. وقوله تعالى: ﴿يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وأبن السبيل وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم﴾^(٤٠).
٤. وقوله تعالى: ﴿مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم﴾^(٤١).
٥. قال تعالى: ﴿فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال﴾^(٤٢).

في السنة

١. روي عن أبي هريرة، أن رسول الله (ﷺ)، قال: إذا مات الإنسان أنقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له^(٤٣). فالصدقة الجارية ما يقصد بها الوقف الذي ينتفع به الإنسان بعد مماته.
 ٢. عن ابن عمر، قال: أصاب عمر أرضاً بخيبر، فأتى النبي (ﷺ) يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إنني أصبت أرضاً بخيبر، لم أصب ما لاقط هو أنفسي عندي منه، فما تأمرني به؟ قال: إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها^(٤٤).
 ٣. وعن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: خير ما يخلفه الرجل بعده ثلاثة: ولد بار يستغفر له، وسنة خير يقتدى به فيها، وصدقة تجري من بعده^(٤٥).
- فالوقف أن يُحبس الشيء على وجه الإنتفاع به على الدوام، كالمساجد كتعليم وحفظ القرآن فيه والصلاة، والمؤسسات الخاصة بالأيتام والفقراء والتصدق عليهم و بإستمرار من خلال التبرعات لتلك المؤسسات الموقوفة لمساعدتهم، وبناء المارس والمساجد.

ثالثاً: مسألة الأستمرارية في الوقف

- قال الشيخ جواد التبريزي: يعتبر في الوقف الدوام، فلا يصح إذا وقته، كما إذا أوقف داره على الفقراء إلى سنة أو بعد موته^(٤٦). فيجب في الوقف عند الإمامية والشافعية أن يكون على نحو التأييد ولا يصح التوقيت فيه^(٤٧). وأما عند الحنفية فقد اختلفوا في مسألة دوام الوقف. عند أبو يوسف لا يُشترط التأييد أما عند محمد فإنه أشرط التأييد في الوقف^(٤٨). أن موجب الوقف زوال الملك بدون التمليكو وذلك يتأبد كالتعق^(٤٩). وأما المالكية فلا يُشترط التأييد لأنه من البر وفعل الخير^(٥٠). فالواقف مخير بين التأييد والتوقيت^(٥١). وأما الحنابلة: لا يجوز التصرف في الوقف... لأن مقتضى الوقف اللابيد، وتحببب الأصل^(٥٢).
- أذن يُشترط عند الإمامية والشافعية والحنابلة استمرارية الوقف وعدم توقيته؛ لأنه يعتبر حق واجب للمحتاجين كما قال تعالى: ﴿والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾^(٥٣). وعند المالكية التخيير بين التوقيت والتأييد، أما الحنفية يُشترط عند محمد (رحمه الله) ولا يُشترط عند أبو يوسف (رحمه الله).

رابعاً: حكم بيع الوقف

- بما ان الوقف من الصدقات الجارية في سبيل الله فالأولى عدم إيقافها عن الأنتفاع أو بيعها لما فيها من منافع صالحة للناس على وجه العموم سواء الفقراء أو غيرهم.
- فلا يصح تمليكه بالبيع ونحوه من الاسباب الناقلة للملك لأستحالة تمليك الخارج عن الملك ولا يصح رهنه لأنه أيضاً إيفاء من جانب الراهن وإستيفاء من جانب المرتهن ولا يتأتى ذلك إلا فيما يمكن تمليكه والوقف لا يمكن تمليكه^(٥٤).
- ولذا سأذكر آراء الجمهور في ذلك، وهل يصح بيع الوقف عندهم؟
١. الإمامية: عدم جواز بيع الوقف عند الشيخ جواد التبريزي^(٥٥). معتمداً في ذلك على رواية أبي علي بن راشد، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام): جعلت فداك، أشرتريت أرضاً إلى جنب ضيعتي بألفي درهم، فلما وفرت المال خبرت أن الأرض وقف، فقال: لا يجوز شراء الوقف ولا تدخل الغلة في ملكك، أدفعها إلى من أوقفت عليه، قلت: لا أعرف لها ربا، قال: تصدق بغلتها^(٥٦).
 - أن العين حسب وقفها فتكون ملكاً للبطون بطن بعد بطن أو للجهة، وإنها تبقى كذلك فلا يصح إبدالها^(٥٧). بمعنى أن العين الموقوفة يرهاها المالك الذي أوقفها وقد خرجت من ملكه أو من ينوب عنه من أهله أو غيرهم موكلين برعايتها لا تباع ولا تبدل.
 ٢. الحنفية: فأيضاً لا يباع الوقف وللحاكم الشرعي أن يستأجرها إذا أستوجب الأمر ذلك، ويعمرها بمال الإيجار^(٥٨). فلا يجوز التصرف في مال الوقف فيعود المال عليها بالنفع لا بالتمليك.
 ٣. المالكية: يباع الوقف إذا كان الغرض منه التعمير ولتوسعة المساجد والطريق وما شابه ذلك إن دعت الحاجة لذلك^(٥٩).
 ٤. الشافعية: إذا كانت العين الموقوفة معدومة المنفعة فيصح بيعها وصرف ثمنها لتعمير المساجد وما شابه^(٦٠).
 ٥. الحنابلة: لا يجوز بيعه إلا أن تتعطل منافعه، فيباع ويصرف ثمنه في مثله^(٦١).

الخاتمة

وأهم ما توصل إليه البحث من نتائج:

يعتبر الرهن من أهم المعاملات الإسلامية؛ لأنه يتيح المجال لمن عليه الدين ولا يستطيع إفاؤه وكان له شيء يرتبته عوضاً عن المال (الدين) الذي عليه، فالعين المرتهن تكون عقد بين الراهن والمرتهن لحين توفر المال، وأما الوقف فهو من المشاريع المستحبة بأن يجعل الشيء موقوفاً ومحبوساً على وجه الإنتفاع به على الدوام، كالمساجد كتعليم وحفظ القرآن فيه والصلاة، وبناء المدارس والمؤسسات التربوية الخاصة بالأيتام والفقراء والتصدق عليهم على نحو الإستمرارية من خلال التبرع لتلك المؤسسات الموقوفة لمساعدتهم.

الهوامش

- (١) العين: ٤٤ / ٤.
- (٢) ينظر: المخصص: ١٧ / ٤.
- (٣) إيضاح الفوائد: ٩ / ٢.
- (٤) ينظر: مبسوط: السرخسي، ٦٣ / ٢١.
- (٥) ينظر: التلقين في الفقه المالكي: ١٦٣ / ٢.
- (٦) سورة البقرة: آية ٨٣.
- (٧) ينظر: المختصر المزني: ١٩١ / ٨.
- (٨) ينظر: الهداية على مذهب الإمام أحمد: ص ٢٥٨.
- (٩) الفقه على المذاهب الأربعة: ٢٨٦ / ٢.
- (١٠) سورة البقرة: آية ٢٨٣.
- (١١) سورة المدثر: آية ٣٨.
- (١٢) سنن بن ماجه: كتاب الرهن، باب حدثنا أبو بكر أبي شيبة، ٨١٥ / ٢، حديث رقم ٢٤٣٧.
- (١٣) صاعاً: خمسة أرتال وثلث العين: ١٦ / ٨. والرطل: اثنتا عشرة أوقية... والأوقية: أربعون دراهم. تهذيب اللغة: ٢١٦ / ١٣.
- (١٤) سنن الدارمي: كتاب البيوع، باب في الرهن، ١٦٨١ / ٣، حديث رقم ٢٦٢٤.
- (١٥) مسند الشافعي: ١ / ١٤٨.
- (١٦) الكافي: كتاب المعيشة، باب الرهن، ٢٣٥ / ٥، حديث رقم ١٤.
- (١٧) ينظر: المسائل المنتخبة: ص ٢٧٧.
- (١٨) ينظر: المبسوط: السرخسي، ١٤٨ / ٢١، البيان في الفقه الشافعي: ٢٨ / ٦، الشرح الممتع زاد المستنقع: ١٣٢ / ٩.
- (١٩) ينظر: النوادر والزيادات: ١٦٨ / ١، الأم: ١٩٤ / ٦.
- (٢٠) المشاع: مشترك مبهم لم يحدد. تكملة المعجم اللغوية: ٣٩٨ / ٦.
- (٢١) ينظر: المسائل المنتخبة: ص ٢٧٦،
- (٢٢) ينظر: تحفة الفقهاء: ٤٢ / ٣، الفقه على المذهب الشافعي: ١٢٩ / ٧، الهداية على مذهب الإمام أحمد: ص ٢٦١.
- (٢٣) ينظر: التاج والأكليل في مختصر خليل: ٥٥٤ / ٦.
- (٢٤) ينظر: المسائل المنتخبة: ص ٢٧٧، تحفة الفقهاء: ٤٦ / ٣، الأم: ١٦٧ / ٣، الإشراف على نكت مسائل الخلاف: ا، الهداية على مذهب الإمام أحمد: ص ٢٦٠.
- (٢٥) ينظر: المسائل المنتخبة: ص ٢٧٧، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى: ص ٤٣٢-٤٣٣.
- (٢٦) المطلع على ألفاظ المقنع: ص ٣٤٤.
- (٢٧) التعريفات: ص ١٩١.
- (٢٨) ينظر: المهذب: الطرابلسي، ٨٦ / ٢.
- (٢٩) ينظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ٣٢٤ / ٣.
- (٣٠) ينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: ١٨ / ٦.
- (٣١) ينظر: شرح مختصر خليل: ٨٧ / ٧.
- (٣٢) ينظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي: ٣٢٢ / ٢.
- (٣٣) ينظر: الهداية على فقه الإمام أحمد: ص ٤٣٤.
- (٣٤) ينظر: الفقه على المذاهب الخمسة: ٣٥٧ / ١.
- (٣٥) ينظر: تاريخ المدارس الوقفية في المدينة المنورة: ص ٤٧٢.
- (٣٦) ينظر: مرآة الزمان في تواريخ الأعيان: ٣٢٨ / ٤.
- (٣٧) ينظر: تاريخ المدارس الوقفية في المدينة المنورة: ص ٤٧٢.
- (٣٨) سورة آل عمران: آية ٩٢.
- (٣٩) سورة البقرة: آية ٢٨٠.

- (٤٠) سورة البقرة: آية ٢١٥.
- (٤١) سورة البقرة: آية ٢٦١.
- (٤٢) سورة الرعد: آية ١٧.
- (٤٣) صحيح مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ٣/ ١٢٥٥، حديث رقم ١٦١٣.
- (٤٤) صحيح مسلم: كتاب الوصية، باب الوقف، ٣/ 1255، حديث رقم 1632.
- (٤٥) الوسائل: باب وجوب العمل بشرط الواقف وعدم جواز تغييره، ١٩/ ١٧٥، حديث رقم ١٠.
- (٤٦) المسائل المنتخبة: ص ٣٦٥.
- (٤٧) ينظر: النهاية في مجرد الفقه والفتاوى: ص ٥٩٦، نهاية المحتاج: ٥/ ٣٧٣.
- (٤٨) ينظر: المبسوط، السرخسي، ١٢/ ٤١.
- (٤٩) المصدر نفسه: ١٢/ ٤١.
- (٥٠) بلغة السالك لأقرب المسالك: ٤/ ٩٨.
- (٥١) ينظر: أسهل المدارك: ٣/ ١٠٢.
- (٥٢) الكافي في فقه الإمام أحمد: ٢/ ٢٥٣.
- (٥٣) سورة المعارج: آية ٢٤ - ٢٥.
- (٥٤) كتاب الوقف، ص ٣٣ - ٣٤.
- (٥٥) ينظر: ارشاد الطالب في شرح المكاسب: ٤/ ٣٢١.
- (٥٦) الوسائل: باب عدم جواز بيع الوقف، ١٩/ ١٨٥، حديث رقم ١.
- (٥٧) ارشاد الطالب في شرح المكاسب: ٤/ ٣٢٢.
- (٥٨) ينظر: الأختبار لتعليل المختار: ٣/ ٤٣.
- (٥٩) ينظر: بلغة السالك: ٣/ ١٧٤.
- (٦٠) ينظر: المجموع شرح المهذب: ١٥/ ٣٤٧.
- (٦١) الشرح الكبير على المقنع: ١٦/ ٥٢١.

قائمة المصادر

* القرآن الكريم

* الكتب

- (١) الأختبار لتعليل المختار: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلية البلدي مجد الدين (ت ٣٨٣هـ)، مطبعة الحلبي، د.ط، ١٣٥٦هـ. ١٩٣٧م، القاهرة.
- (٢) إرشاد الطالب في شرح المكاسب: آية الله العظمى الشيخ جواد التبريزي، مطبعة بكين، ط ١، ١٣٩٠هـ، قم.
- (٣) الإشراف على نكت مسائل الخلاف: القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي المالكي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: الحبيب بن ظاهر، دار بن حزم، ط ١، ١٤٢٠هـ. ١٩٩٠م.
- (٤) إيضاح الفوائد في شرح إشكالات القواعد: أبي طالب محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلبي (ت ٧٧١هـ)، المطبعة العلمية، ط ١، ١٣٨٧هـ، قم.
- (٥) بلغة السالك لأقرب المسالك: أحمد بن محمد الصاوي المالكي، مكتبة مصطفى البابلي الحلبي، د.ط، ١٣٧٢هـ. ١٩٥٢م.
- (٦) البيان في الفقه الشافعي: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني (ت ٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، ط ١، ١٤٢١هـ. ٢٠٠٠م، جدة.
- (٧) تاريخ المدارس الوقفية في المدينة المنورة: طارق عبد الله حجار، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، د.ط، ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٣م.
- (٨) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: عثمان بن علي بن محجن البارعي فخر الدين الزيلعي (ت ٧٤٣هـ)، الأميرة، ١٣١٣هـ، القاهرة.
- (٩) تحفة الفقهاء: محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو بكر علاء الدين السمرقندي (ت ٥٤٠هـ).
- (١٠) التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٤٣هـ. ١٩٨٣م، بيروت. لبنان.
- (١١) التفتين في الفقه المالكي: أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي (ت ٤٢٢هـ)، تحقيق: ابي أويس محمد بو خبزة الحسني التطواني، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٤م:

- ١٢) تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م، بيروت.
- ١٣) سنن الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر، ط١، ١٤١٢هـ. ٢٠٠٠م
- ١٤) سنن بن ماجه: بن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- ١٥) الشرح الكبير على المقنع: شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة (ت ٦٨٢هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٥هـ. ١٩٩٥م، القاهرة.
- ١٦) الشرح الكبير على متن المقنع: عبد الرحمن بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعلي (ت ٢٨٦هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.
- ١٧) الشرح الممتع زاد المستنقع: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ٤٢١هـ)، دار بن الجوزي، ط١، ١٤٢٢هـ، ١٣٢/٩.
- ١٨) شرح مختصر خليل: محمد بن عبد الله الخرشبي المالكي (ت ١١٠١هـ)، دار الفكر، د.ط، د.ت.
- ١٩) صحيح البخاري(الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وسننه وأيامه)محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ
- ٢٠) صحيح مسلم(المسند الصحيح المختصر لنقل العدل عن العدل الى رسول الله(ﷺ)): مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(ت٢١٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، إحياء التراث العربي
- ٢١) العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري(ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، ونشر مؤسسة دار الهجرة، ط٢، ١٤٠٩هـ، إيران.
- ٢٢) الفقه على المذاهب الأربعة: عبد الرحمن بن محمد عوض الزيري (ت ١٣٦٠هـ)، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٤هـ. ٢٠٠٣م.
- ٢٣) الفقه على المذاهب الخمسة: الشيخ محمد جواد مغنية، منشورات الرضا، ط١، ١٤٣٣هـ. ٢٠١٢م، بيروت. لبنان.
- ٢٤) الفقه على المذهب الشافعي: الدكتور مصطفى الخن والدكتور مصطفى البغا وعلي الشريجي، دار القلم للطباعة، ط٤، ١٤١٣هـ. ١٩٩٢م، دمشق.
- ٢٥) الكافي في فقه الإمام أحمد: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي(ت٦٢٠هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ. ١٩٩٤م.
- ٢٦) الكافي: أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (ت ٣٢٩هـ)، دار الكتب الإسلامية، ١٣٢٧هـ، طهران. بازرار سلطاني.
- ٢٧) كتاب الوقف: عبد الجليل عبد الرحمن عشوب، دار الأفاق العربية، ط١، ١٤٢٠هـ. ٢٠٠٠م، القاهرة.
- 28) المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهيل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، د.ط، ١٤١٤هـ. ١٩٩٣م، بيروت.
- ٢٩) المجموع شرح المذهب: أبو زكريا محيي الدين بن يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر، ٣٤٧/١٥.
- ٣٠) مختصر المزني: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل أبو إبراهيم المزني (ت ٢٦٤هـ)، دار المعرفة، د.ط، ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م، بيروت.
- ٣١) المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧هـ. ١٩٩٦م، بيروت.

- ٣٢) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان: شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزوغلي بن عبد الله (ت ٦٥٤هـ)، دار الرسالة العلمية، ط١، ١٤٣٤هـ. ٢٠١٣م، دمشق. سوريا.
- ٣٣) المسائل المنتخبة (العبادات والمعاملات): الأستاذ آية الله الشيخ جواد التبريزي، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، ط١، قم.
- ٣٤) مسند الشافعي: أبو عبد الله محمد بن أدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبدمناف (ت ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.
- ٣٥) المطلع على ألفاظ المقنع: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البجلي أبو عبد الله شمس الدين (ت ٧٠٩هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتب السوادى للتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٣م.
- ٣٦) المذهب في فقه الامام الشافعي: أبو أسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية.
- ٣٧) المذهب: القاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي (ت ٤٨١هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، د.ط، ١٤٠٦هـ، قم. إيران.
- ٣٨) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي (ت ٩٥٤هـ)، دار الفكر، ط٣، ١٤١٢هـ. ١٩٩٢م.
- ٣٩) النهاية في مجرد الفقه والفتاوى: الشيخ أبي جعفر الطوسي، تحقيق: الشيخ آغا بزرك الطهراني، دار الكتب العربية، ط٢، ١٤٠٠هـ. ١٩٨٠م.
- ٤٠) النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني المالكي (ت ٣٨٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو والدكتور محمد حجي والأستاذ محمد عبد العزيز الدباغ وغيرهم، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٩م، بيروت.
- ٤١) الهداية على فقه الإمام أحمد: الهداية على مذهب الامام احمد: محفوظ بن احمد بن الحسن الكلوزاني، مؤسسة غراس، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ٤٢) وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق: مركز الامام الحسن المجتبي، منشورات الاميرة، ط١، ١٤٣١هـ. ٢٠١٠م، بيروت. لبنان، ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ط٢، ١٤١٤هـ، قم المشرفة
- ٤٣) الوسيط في المذهب: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، دار السلام، ط١، ١٤١٧هـ، القاهرة.